



الإعلان جاء متوقعا ونؤيده لعدم جاهزية المؤسسات المالية الأجنبية بسبب تداعيات وباء «كورونا» المتفشي في العالم

العصيمي لـ «الأنباء»: تأجيل ترقية «MSCI» إلى نوفمبر يصب في مصلحة البورصة

حالة من التراجعات الحادة في الأسواق تبعها حالات مكثفة من الشراء. وشدد على أن هدف بورصة الكويت هو تحصيل أكبر قدر من التدفقات على السوق يوم الترقية على مؤشر (MSCI)، وبالتالي فإن عدم جاهزية الطرف المشتري في هذه المعادلة فإن تحقيق هذا الهدف سيصبح صعبا، وبالتالي فإن بورصة الكويت تؤيد قرار التأجيل. وأشار العصيمي إلى أن بورصة الكويت لا تزال تجري اختبارات الضغط للجاهزية في استقبال تدفقات الأموال على مؤشر «MSCI»، ونجحت البورصة خلال الأسبوع الماضي في تنفيذ كل مراحل الاختبارات الموسعة مع شركات الوساطة المالية وتم إنجازها بنجاح وتم تنفيذ استقبال أكثر من 100 ألف طلب وأمر تم تنفيذه في مزاد الإغلاق، مشددا على أن المنظومة سليمة للغاية والبورصة مستعدة لاستقبال الأموال. وحول آخر التحديثات والتطوير التي تقوم بها البورصة، ذكر العصيمي أن البورصة تستعد خلال الأيام المقبلة لتفعيل خدمة (NETTING) وهو موضوع يزيد من مستويات السيولة في البورصة، بالإضافة إلى فتح حسابات الفرد، وتوقع خلال العام الحالي أن يتم إصدار لوائح سوق المارجن من قبل هيئة أسواق المال، بالإضافة إلى العديد من المنتجات ولن تتوقف البورصة عن طرحها للمنتجات الجديدة رغم تفشي وباء «كورونا».



(ريليش كومار)

البورصة تنتظر تدفق أموال ترقية «MSCI» في نوفمبر المقبل

الكويت هذا القرار وذلك لعدم جاهزية المؤسسات المالية الأجنبية بسبب تداعيات وباء كورونا المتفشي في العالم. وأشار إلى أن مستويات السيولة الحالية في بورصة الكويت والمنطقة والعالم تشهد انخفاضات بعد تفشي وباء كورونا المستجد وانخفاضات أسعار النفط الحادة، وبالتالي كانت هناك

مكاتتهم في ظل انتشار وباء فيروس كورونا المستجد وبالتالي فإن الأمر انعكس سلبا على آلية العمل وفتح الحسابات وتجهيز الأوراق والمستندات والتي ستكون وفقا لهذه الظروف صعبة للغاية في تدفق الأموال على الكويت في حال إتمام الترقية في 28 مايو المقبل. وذكر العصيمي أن إعلان التأجيل جاء متوقعا وتؤيد

الكويت محمد العصيمي في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» إن تأجيل قرار دخول أسهم الشركات الكويتية في مؤشر (MSCI) يعتبر من صالح بورصة الكويت، بحيث يتم تدفق الأموال كاملة، مشيرا إلى أن كل موظفي الشركات الاستثمارية الموجودة حاليا في لندن ونيويورك لا تستطيعون الوصول إلى

ستعيد تصنيف مؤشرات الكويت من أسواق مبتدئة إلى أسواق ناشئة بعد أن لبث سوق الأسهم الكويتية جميع المتطلبات اللازمة، وهي الخطوة التي من المتوقع أن تؤدي إلى دخول تدفقات بمليارات الدولارات. وأشار «مورغان ستانلي» إلى أن هناك العديد من العوامل غير المعلومة تحت الظروف الحالية القاسية التي يشهدها العالم نتيجة تفشي هذا الوباء والتي تحتم إعطاء الوقت الكافي للأعداد والتحضير لهذا الحدث قبل التنفيذ وشددت على أنها تسعى من هذا القرار إلى تحقيق التنفيذ الأمثل لعملية دخول الأسهم لمؤشراتها بما يحقق مصالح



محمد العصيمي

■ استقبال 100 ألف طلب في مزاد الإغلاق ضمن اختبارات الضغط للوقوف على جاهزية استقبال الأموال
■ تفعيل خدمة الـ «NETTING» قريبا وفتح حسابات الفرد.. وإصدار لوائح سوق المارجن من قبل الهيئة

أحمد مغربي
كشفت هيئة أسواق المال أن مؤسسة مورغان ستانلي (MSCI) أجلت تنفيذ دخول أسهم الشركات الكويتية في مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة من شهر مايو إلى شهر نوفمبر 2020. وأضافت الهيئة أن «مورغان ستانلي» أوضحت أن سبب التأجيل يتمثل في الآثار الضخمة التي أحدثتها انتشار وباء كورونا المستجد (كوفيد - 19) عالميا على قدرة المستثمرين المؤسسين العالميين باستكمال أعمالهم المطلوبة قبل التنفيذ الكامل لدخول استثماراتهم، وذلك على الرغم من استمرار الأعمال التشغيلية بشكل اعتيادي في السوق الكويتي خلال الفترة الماضية.

استيفاء المتطلبات
وذكرت أن المؤسسة تؤكد استيفاء الكويت لجميع متطلبات الترقية مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة، إلا أن المتطلبات الاحترازية التي اتخذتها العديد من الدول والشركات والمستثمرين المؤسسين حول العالم للحد من انتشار الفيروس حددت من القدرة التشغيلية للأطراف المتعاملة لإجراء التجهيزات اللازمة لدخول أسهم الشركات الكويتية في المؤشرات في مايو 2020. وبينت أن (MSCI) أشارت إلى أن الأطراف المتعاملة لاحظت وجود تأثير لهذه التدابير الاحترازية حول العالم على عملية فتح الحسابات بالسرعة التي تضمن تنفيذ دخول جميع المستثمرين المؤسسين قبل موعد التنفيذ في مايو 2020.

وأشارت «مورغان ستانلي» إلى أن هناك العديد من العوامل غير المعلومة تحت الظروف الحالية القاسية التي يشهدها العالم نتيجة تفشي هذا الوباء والتي تحتم إعطاء الوقت الكافي للأعداد والتحضير لهذا الحدث قبل التنفيذ وشددت على أنها تسعى من هذا القرار إلى تحقيق التنفيذ الأمثل لعملية دخول الأسهم لمؤشراتها بما يحقق مصالح

1.8% نسبة الخسائر الأسبوعية.. والقيمة إلى 26.5 مليار دينار 680 مليون دينار خسائر سوقية للبورصة في جلسة

شريف حمدي
استمر تأثر أداء بورصة الكويت سلبا بنهاية تعاملات الأسبوع جراء استمرار تداعيات انتشار فيروس كورونا، وجاء قرار مورغان ستانلي بالأمس بتأجيل انضمام البورصة إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ليزيد من تراجعات البورصة خاصة على مستوى القيمة السوقية التي خسرت نحو 680 مليون دينار. وكانت خسارة السوق أمس على مستوى القيمة السوقية هي الأعلى خلال الأسبوع الذي تبين الأداء فيه ما بين مكاسب سوقية في أول جلستين وخسائر في الجلستين التاليتين، إلى أن حلت الخسائر الكبيرة المذكورة اعلا في جلسة أمس جراء قرار مورغان ستانلي. ووصلت القيمة السوقية إلى 26,586 مليار دينار بنهاية تعاملات الأسبوع انخفاضا من 27,070 مليار دينار الأسبوع الماضي بنسبة 1.8%. وارتفعت السيولة المتدفقة للسوق على مدار الأسبوع خاصة بعد الارتفاع الذي شهدته في جلسة أمس أيضا، حيث بلغت المحصلة 189

مليون دينار بمتوسط يومي 38 مليون دينار من 136 مليون دينار بمتوسط يومي 27 مليون دينار الأسبوع الماضي. وتركزت سيولة أمس حول أسهم قيادية مثل بيتك والوطني وزين واهلي منح وأجلبتي جراء عمليات بيع نتجت عن تأجيل انضمام البورصة لـ MSCI، وهي من نوعية الأسهم التي كان يراهن الكثيرون على ارتفاعها مع اقتراب شهر مايو الذي كان مقررا فيه تفعيل ترقية البورصة الكويتية. وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجعات جماعية للمؤشرات، وذلك على النحو التالي:
● انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 2.6% على إثر خسارته 133 نقطة ليصل إلى 4910 نقاط انخفاضا من 5043 نقطة الأسبوع الماضي.
● تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.3% محققا 53 نقطة خسائر ليصل المؤشر إلى 3979 نقطة انخفاضا من 4032 نقطة.
● انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.2% بعد تحقيق خسائر 106 نقاط ليصل المؤشر إلى 4596 نقطة من 4702 نقطة الأسبوع الماضي.

أر قام: 3 أسهم كويتية ضمن قائمة أفضل 25 سهما للاستثمار في الشرق الأوسط

فما توقع التقرير أن يصل مكرر ربحية الوطني إلى 10.7 مرات خلال عام 2021. كما جاء الوزن النسبي لسهم بنك الخليج في القائمة بـ 2.5% وقيمة عادلة متوقعة 300 فلس بزيادة قدرها 46.2% عن سعر السوق وبمكرر ربحية يقدر بـ 5.9 مرات خلال عام 2021. وجاء أيضا الوزن النسبي لسهم شركة الاتصالات الكويتية (stc) في القائمة بـ 7% متصدرا القائمة كافة وقيمة عادلة متوقعة 1 دينار بزيادة قدرها 28.28% عن سعر السوق بتاريخ 8 أبريل الجاري وبمكرر ربحية متوقع 8.3 مرات خلال عام 2021.

علاء مجيد
أصدرت شركة أبحاث أرقام كابيتال تقريرا حديثا عن الأسواق المالية في الشرق الأوسط والذي تضمن قائمة بأفضل 25 سهما للاستثمار للعام الحالي، وضمت هذه القائمة 3 أسهم كويتية وهي بنك الكويت الوطني «وطني» وبنك الخليج وشركة الاتصالات الكويتية «stc». وحصل بنك الكويت الوطني على وزن نسبي 2.5% في القائمة وقيمة عادلة متوقعة 900 فلس بزيادة قدرها 29.1% عن سعر السوق وقت إصدار التقرير.

«هيئة الصناعة» أغلقت منشأة للحوم في صباحان.. وتقي للعاملين: «المصنع عبارة عن بالوعة وساخة»



لقطات لكميات الأسواخ في المصنع والحشرات والقطط

بالوعة وساخة»، الحشرات الموجودة مضي عليها أكثر من عام من دون تنظيف. ووفقا لمصادر لـ «الأنباء»، فإن العاملين في المصنع حاولوا تدارك الموقف عقب وصول المفتشين، حيث قاموا بتنظيف أرضيات المصنع بالديتول والمنظفات، لكن كميات الأوساخ المهولة لم تسعفهم في التنظيف بسرعة وإخفاء بعضها.

أحمد مغربي
أغلقت الهيئة العامة للصناعة إحدى المنشآت الغذائية المتخصصة في صناعة وتعبئة اللحوم في منطقة صباحان الصناعية، وذلك بعد قيام مفتشي «الصناعة» برصد مخالفات عديدة داخل المصنع من وجود حشرات وصراصير وقطط وكميات هائلة من القمامة والأوساخ على

معدات المصنع وأحواض الغسيل. وضبط فريق المفتشين، خلال جولة له بمشاركة مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي مخالفات عديدة، تضمنت كمية كبيرة من الحشرات وروائح كريهة وأرضيات ملصقة بالمخلفات ولا منافذ تهوية أو صرف صحي أو ملابس للعمل، ما دفع تقي لمخاطبة العاملين بالمصنع قائلًا «المصنع عبارة عن

المشاريع في الكويت أقل بكثير من حجم اقتصادها



محمود عيسى
أصدرت مجلة ميد بروجكتس تحديثا لتقريرها للنصف الأول من عام 2019 تحت عنوان «مشاريع الكويت في النصف الأول من 2020»، حيث جاء فيه أن الكويت تعتبر في الوقت الحاضر رابع أكبر أسواق المشاريع الخليجية بعد الإمارات والسعودية وقطر. وركز التقرير على تحديث البيانات ومساعدة الشركات في وضع استراتيجياتها الرامية لاستهداف السوق وتنميته. وتناول التقرير مختلف القطاعات التي تشمل البناء والنفط والغاز ومشاريع الطاقة والمياه المستقلة والطاقة المتجددة والنقل. وأشار التقرير إلى أن أداء السوق المحلية كان أقل من إمكاناتها نتيجة لاختلاف السياسات وأفتقارها إلى السلطة المركزية للمساعدة في دفع المشاريع قدما، وتخضع ذلك عن كبح جماح ترسيات العقود التي كانت قيمتها نادرا ما تتجاوز 15 مليار دولار سنويا بالرغم من الثروة النفطية الهائلة التي تتمتع بها الكويت فضلا عن وضعها المالي الجيد، وأشار التقرير إلى استثناءين اثنين من هذه القاعدة خلال عامي 2014 و2015 عندما أرست الكويت عقودا تتجاوزت قيمتها 30 مليار دولار وتتعلق بمشروعها الرائد للوقود النظيف ومشروعات المصافي الجديدة، مما جعلها لفترة وجيزة رائدة إقليمية من حيث نشاط مشروعات النفط والغاز. ومع ذلك، فقد شهد انخفاض أسعار النفط منذ ذلك الحين ترجعا في مستوى

ترسيات العقود جراء تقلص الإنفاق الحكومي، والواقع أن الكويت كانت سوقا مخيبة للأمل إلى درجة بالغة، حيث دأبت قيمتها على التراجع كل عام بنسبة النصف تقريبا منذ 2015 حتى في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال العامين الماضيين. وكانت النتيجة أن أصبح سوق المشاريع في الكويت أقل بكثير من حجم اقتصادها. وكانت ترسية العقد الذي طال انتظاره للمشروع الأول المقرر تنفيذه وفقا لقانون